IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/864
٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وردت من البعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة رئيس أوزبكستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى

١- تلقى المدير العام مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وردت من البعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الوكالة بشأن تنفيذ المبادرة المقدَّمة من فخامة السيد إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

٢- ويعمَّم طيه نص المذكرة الشفوية وملحقها للاطِّلاع عليهما، بناءً على طلب البعثة الدائمة.

البعثة الدائمة لجمهورية أوزبكستان لدى المنظمات الدولية في فيينا

الرقم ٨٨

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية أوزبكستان لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن تحيل لسيادته معلومات بشأن تنفيذ المبادرة المقدَّمة من فخامة السيد إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبموجب هذه المذكرة، ترجو البعثة الدائمة من المدير العام التكرم بتعميم تلك المعلومات على أعضاء الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة هذه الفرصة كي تعرب مجدداً لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

[توقيع] [ختم]

فيينا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤

يرد الملحق مرفقاً طيه

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ المبادرة المقدَّمة من فخامة السيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى

في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وقع حدث تاريخي حقاً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك - فلأول مرة منذ تأسيس الأمم المتحدة وقَّع ممثلو الدول النووية «الخمس»- أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا في وقت واحد وبالإجماع الوثيقة الدولية الأهم - ألا وهي البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وكانت هذه الخطوة مكمِّلةً لإتمام تحقيق المبادرة التي طرحها فخامة السيد إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، علاوةً على مساهمتها بصورة هائلة في تعزيز الأمن الإقليمي وتقوية المنظومة العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية.

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، اختارت أوزبكستان طريق التنمية السلمية والخلاقة على أساس قيم الإنسانية والسلام. وانطلاقاً من الفهم العميق لمجمل مصالح ومصائر جميع بلدان وشعوب آسيا الوسطى، فضلاً عن عدم قابلية الأمن الإقليمي والعالمي للتجزئة، تكرس جمهورية أوزبكستان كل جهودها الدولية من أجل ضمان التنمية السلمية والمستدامة للمنطقة.

واليوم في ظل الظروف التي تتصاعد خلالها المواجهات والصراعات المسلحة، وتزداد سوءاً في أجزاء مختلفة من العالم مشاكل الإرهاب والتطرف وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من التهديدات التي لا تحترم الحدود الوطنية، بما في ذلك داخل آسيا الوسطى، فإن الواقع ذاته يؤكد معقولية وتبصر السياسة المتسقة التي تنتهجها أوزبكستان. وقد ظلت مهام حفظ وتعزيز السلام والاستقرار في آسيا الوسطى، وتحويل المنطقة إلى منطقة أمن وتنمية مستدامة، مجسدة كمهام ذات أولوية في مفهوم السياسة الخارجية لجمهورية أوزبكستان.

ويجدر التسليم بأن العديد من المبادرات التي طرحها رئيس أوزبكستان تتمتع بدعم مستحق من المجتمع الدولي. ومن بين هذه المبادرات - فكرة إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب التي اقترحها الرئيس إسلام كريموف خلال قمة منظمة الأمن والتعاون في اسطنبول عام ١٩٩٩، وتم تنفيذها في صورة إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبناءً على اقتراح من الرئيس إسلام كريموف تقدَّم به خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى أوزبكستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، جرى تأسيس المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى بغرض مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها.

وقد حظيت مبادرات رئيس أوزبكستان الهادفة إلى وضع حد للحرب الدموية التي استمرت لعدة سنوات في أفغانستان، والتي جلبت مصائب هائلة للشعب الأفغاني وأصبحت مصدر تهديدات خطيرة للمنطقة بأسرها، باهتمام خاص من قِبَل المجتمع الدولي. وفي عام ١٩٩٣، أثناء إلقاء الرئيس إسلام كريموف لكلمته أمام الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قام حَرفياً «بقرع ناقوس الخطر» داعياً المجتمع الدولي للمساعدة بفاعلية في حل مشكلة أفغانستان. وفي عام ١٩٩٥ خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضحت أوزبكستان تفصيلياً الفكرة المتمثلة في إخضاع أفغانستان لحظر على الأسلحة واقترحت نموذجاً لإيجاد حكومة ائتلافية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في هذا البلد. وفي عام ١٩٩٧، بناءً على مبادرة من قيادة أوزبكستان، بدأت مجموعة الاتصال «٦+٢» العمل تحت رعاية الأمم المتحدة. وبفضل تلك المجموعة، تم في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩ توقيع «إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للصراع في أفغانستان».

وفي عام ٢٠٠١، خاطب رئيس أوزبكستان الأمين العام للأمم المتحدة مقدِّماً اقتراحاً بإدراج قضية تجريد أفغانستان من السلاح على جدول أعمال مجلس الأمن. وخلال قمة حلف شمال الأطلسي/مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية عام ٢٠٠٨ في بوخارست، اقترح الرئيس إسلام كريموف تجديد نشاط مجموعة الاتصال في شكل جديد هو «٦ +٣» يستهدف السعي المشترك إلى التسوية السياسية للصراع في أفغانستان، بما من شأنه خفض مستوى الصراع المحتمل في هذا البلد وتزويده بمساعدات اقتصادية منسقة.

ومع التطور المتصاعد للأحداث في جميع أنحاء أفغانستان، وجدت تلك الدول التي اجتمعت معاً بهذا الشكل أنها باتت أكثر انخراطاً في الجهود الدولية المبذولة فيما يتعلق بالتصدي لسبل حل الأزمة الأفغانية.

وتكتسب اقتراحات أوزبكستان بشأن الحفاظ على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها جوهر التنمية الآمنة للمنطقة تأييداً واسع النطاق في العالم. وبناءً على مبادرة من الرئيس إسلام كريموف، أسس رؤساء دول آسيا الوسطى الخمس في عام ١٩٩٣ الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال من أجل حشد الجهود للتغلب على عواقب واحدة من الكوارث البيئية الأكثر تدميراً والأوسع نطاقاً في العصر الحديث - ألا وهي أزمة آرال.

ومما لا شك فيه أن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي طرحها الرئيس إسلام كريموف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحتل مكانة خاصة بين المبادرات الدولية الكبرى لأوزبكستان، التي اكتسبت اعترافاً وتأييداً على نطاق واسع في العالم. وحسبما قال رئيس أوزبكستان، متحدثاً من على منبر الأمم المتحدة: "في عالم اليوم الحديث لا يمكن ضمان أمن بلد واحد على حساب بلد آخر، ولا يمكن أن يُنظَر إلى الأمن الإقليمي بمعزل عن مشاكل الأمن العالمي. وانطلاقاً من ذلك، تدعو أوزبكستان إلى التصفية الكاملة للسلاح النووي، فضلاً عن اتخاذ إجراءات فعالة بهذا الصدد وإطالة أمد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وتؤيد أوزبكستان بقوة إعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية ».

ونداء رئيس أوزبكستان الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى يتفق تماماً مع المصالح الحيوية لدول المنطقة على طول المسار المؤدي إلى تحقيق تنمية متحررة من الأسلحة النووية، والتصدي بفاعلية لتهديدات الانتشار غير المنضبط لأسلحة الدمار الشامل. وقد أخذت المبادرة في الاعتبار الوضع الحقيقي في آسيا الوسطى، والظروف الجيوسياسية المعقدة في المنطقة وحولها، فضلاً عن الحاجة إلى ضمانات قانونية دولية لأمن دول آسيا الوسطى التي لا تمتلك مثل هذا السلاح. وكانت تلك العوامل، وفقاً للخبراء الدوليين، هي التي مهدت الطريق لنجاح تنفيذ فكرة أوزبكستان المدعومة من جميع بلدان آسيا الوسطى.

وتتوافق مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مع ميثاق الأمم المتحدة بأحكامه التي جعلت نزع السلاح قاعدة معترفاً بها عالمياً من قواعد القانون الدولي، وكذلك مع وثيقة هلسنكي الختامية الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تكرس مبادئ التعايش السلمي بين الدول ونزع السلاح. ويبرز الحكم الذي ينص على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كجزء أصيل من المنظومة العالمية لعدم الانتشار باعتباره واحداً من الأحكام الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. ولقد كانت أوزبكستان أول مَن بادر بين بلدان آسيا الوسطى للانضمام إلى هذه المعاهدة الدولية في أيار/ مايو ١٩٩٢، فضربت بذلك مثلاً يُحتذى به من قِبَل سائر الدول في المنطقة.

ويتمثل جوهر المناطق الخالية من الأسلحة النووية في وجوب أن تخرج المبادرة من دول المنطقة المعنية فيما يتعلق بإنشاء تلك المناطق. ويجب إعمال المعاهدة الدولية التي تتمتع بقوة مُلزِمة كأداة لإنشاء مثل هذه المناطق.

وتتعهد أطراف المعاهدة بالتزامات أساسها الغياب التام للسلاح النووي في مجال تطبيق المعاهدة. والعنصر الإلزامي هو إيجاد نظام للتحقق والمراقبة فيما يخص النشاط النووي في المنطقة الجاري إنشاؤها. وهو ضروري أيضاً حتى يتسنى الاعتراف وجوباً بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وثمة عنصر مهم آخر وهو التزامات الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا) - بشأن «احترام ومراقبة حالة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وعدم استخدام سلاح نووي أو التهديد باستخدامه» ضد أي طرف في المعاهدة.

وتتطلب عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كقاعدة عامة، عملاً متواصلاً ومكثفاً وموجهاً صوب الهدف المنشود من قِبَل جميع الأطراف في المعاهدة والمنظمات والبلدان الداعمة- وهو ما قد يستغرق سنوات عديدة. إلا أن نتائج هذه الجهود يمكن تبريرها بشدة، وفق اعتقاد نخبة مرموقة من المنظمات الدولية والخبراء، فهي تجعل الإنسانية أقرب إلى تحقيق الهدف المتمثل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي المحصلة النهائية، ضمان الأمن النووي في أرجاء العالم.

وحتى الآن، تم إنشاء تلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧)، وفي جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا لعام ١٩٨٥)، وفي جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك لعام ١٩٩٥) وفي أفريقيا (معاهدة بليندابا لعام ١٩٩٦). وفشلت محاولات أخرى لإعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، توقف العمل بالإعلان المشترك لعام ١٩٩٢بشأن إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلى مدى ٤٠ عاماً الآن، يجري اعتماد القرارات المتعلقة بالحاجة إلى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، دون بلوغ النتيجة النهائية المتوخاة في الأمم المتحدة.

وقد تطلَّب تنفيذ الفكرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى عملاً طويلاً وعمالة كثيفة سواء من جانب دول آسيا الوسطى أو البلدان «النووية الخمسة»، فضلاً عن الهياكل المعنية في الأمم المتحدة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وقّع رؤساء دول آسيا الوسطى الخمس إعلان ألماتي في كازاخستان من خلال دعمهم بالإجماع لمبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد هيّأت هذه الوثيقة مناخ الثقة السياسية اللازم في مجال عدم الانتشار النووي. ومنذ ذلك الحين، تحولت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى إلى مبادرة إقليمية شاملة تعبر عن إرادة جماعية لجميع البلدان الخمسة في المنطقة وللسكان المحليين.

وخلال المؤتمر الدولي بعنوان «آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية» الذي عُقِد خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في طشقند، اكتسبت المبادرة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مزيداً من التطور المفاهيمي، واتخذت شكلاً سياسياً وقانونياً كذلك. وفي حديثه إلى المؤتمر، حدد السيد إسلام كريموف رئيس أوزبكستان رؤيته لجوهر وسبل إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى على النحو التالي:

- يجب النظر إلى الأمن النووي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن الشامل ومعضلة تتصل بالبقاء. ويبرز التوازن في التزامات الدول غير النووية والدول النووية كأساس لتحديد سير العمل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بصورة طبيعية. ولا يمكن ضمان موثوقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا ما لم تعترف كل القوى النووية بتلك المنطقة.

- يجب إيجاد آلية كفيلة بتفعيل كل القدرات الوظيفية لأي منطقة تستهدف درء خطر الانتشار. وبهذا الهدف يتوجب على أطراف المعاهدة الاعتماد على الخبرة الدولية التي كرست عدة مبادئ أساسية (كفالة الحرية الكاملة لأي منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وإتاحة الفرصة للتقيد بالتزامات تحدد سير العمل في تلك المنطقة ليس فقط من قِبَل أطراف المعاهدة، ولكن أيضاً من جانب جميع الأطراف المعنية؛ ووضع نظام للرقابة الفعالة على تلك الالتزامات؛ والتحكم الرقابي على أساس تأكيدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي).

- يمثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وتحديد سير العمل بها جزءاً أصيلاً من النظام العالمي للأمن النووي، تحدده أحكام معاهدة عدم الانتشار. وفي ذات الوقت، يتوجب أن تكون هناك جهود رامية إلى منع انتشار أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل.

- يجب أن تكون قضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصدي لعواقب التجارب النووية، بما من شأنه معالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن ضمان حياة كريمة للبشر.

- تبرز فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى كاستمرار منطقي للجهود المبذولة من أجل ضمان الأمن الإقليمي.

ولطالما لاقت مساعي دول المنطقة لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تأييداً من قِبَل المجتمع الدولي ودعماً من جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب منظمات دولية أخرى تحظى بالاحترام، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي. ففي ٩ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 52/38S «إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى»، الأمر الذي برهن على تأييد دولي حاسم من قِبَل دول آسيا الوسطى لتحقيق الهدف المنشود. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة عمدت في قراراتها اللاحقة دائماً وباستمرار إلى الإعراب مجدداً عن دعمها لأنشطة بلدان المنطقة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وقد ساعد مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وخبراء الوكالة بفاعلية في صياغة مسودة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وعُقِد عدد من اجتماعات العمل الخاصة بفريق الخبراء الإقليمي لبلدان آسيا الوسطى بشأن صياغة المعاهدة المذكورة في كلٍّ من جنيف وبيشكيك وطشقند وسابورو وسمرقند. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تمت المصادقة على المسودة الأولى للمعاهدة في سمرقند، وأحيلت إلى الدول «النووية الخمس» للنظر فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان، بما في ذلك القوى النووية، قد ساورتها بعض الشكوك من حيث إمكانية تنفيذ مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وعلاوةً على ذلك، أثناء صياغة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، طرحت الدول «النووية الخمس» ملاحظاتها ومطالبها بشأن بعض أحكام هذه الوثيقة على أساس مصالحها الجيوسياسية الخاصة.

ومن هذا المنطلق، على مدار اجتماعات ومحادثات تشاورية مكثفة مع القوى النووية بشأن صياغة مسودة المعاهدة، أظهرت دول آسيا الوسطى عزمها على تحقيق الأهداف المنشودة، وقدرتها على تجاوز الخلافات والبحث عن حلول وسط تتماشى مع مصالحها الوطنية، بقدر ما تأخذ في الاعتبار مواقف الدول الكبرى.

وفي الاجتماع السابع لفريق الخبراء الإقليمي خلال الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ في طشقند، أقرت أطراف المعاهدة مواقفها المشتركة بشأن نص المعاهدة، آخذةً بعين الاعتبار الاقتراحات والتعليقات المقدّمة من القوى النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وقد نُشِر نص إعلان طشقند كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبفضل هذه الجهود، تم في المحصلة النهائية التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى من قِبَل دول المنطقة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيميبالاتينسك. وإنها لَدلالة رمزية أن توقيع هذه الوثيقة حدث على أراضي كازاخستان التي عانت بشدة من التجارب النووية المستمرة داخل منطقة الاختبارات في سيميبالاتينسك، حيث تم إجراء ٤٥٩ تجربة نووية كجزء من سياسة ضمان التكافؤ العسكري في سنوات الحرب الباردة التي انتُهِجت، في جوهرها، على حساب حياة وصحة الملايين من سكان كازاخستان.

وقد لاقى توقيع المعاهدة التاريخية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تأييداً من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قراراً خاصاً يحمل الرقم 61/68 «إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى»، قدّمته أوزبكستان نيابةً عن دول المنطقة. ورحّبت الجمعية العامة بالمعاهدة المذكورة باعتبارها خطوة مهمة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولقد كانت أوزبكستان الأولى بين بلدان المنطقة في التصديق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد التصديق عليها من قِبَل جميع البلدان الأخرى في المنطقة.

وقد اتخذت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى شكلها القانوني الدولي النهائي إثر توقيع القوى النووية الخمس على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ولمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي تصريح خاص له حول هذه المسألة، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والاتحاد الروسي تعهّد بالتزامات قانونية حيال احترام ومراعاة الوضع الخاص بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وعدم استخدام سلاح نووي أو التهديد باستخدامه ضد أي طرف في المعاهدة. وصاغت الممثلة السامية للام المتحدة لشؤون نزع السلاح أنجيلا كين هذا الأمر على النحو التالي: «إن التوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى يمثّل أحد المعالم المهمة لتعزيز الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى والمنظومة العالمية لعدم الانتشار النووي على حد سواء». وحسبما ورد على لسان ت. كانتريمان، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن الدولي ومنع الانتشار، فإن توقيع الولايات المتحدة على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هو «اعتراف بالجهود المخلصة والجديرة بالثناء المبذولة من قِبَل دول آسيا الوسطى للحفاظ على إقليمها خالياً من السلاح النووي». وقد أشاد أيضاً ممثلو القوى النووية الأخرى إشادة عالية بإنشاء المنطقة المذكورة باعتبارها حجر الزاوية للمنظومة الدولية لعدم الانتشار ولضمان السلام والأمن في المنطقة.

ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مفتوحة العضوية وتتألف من ١٨ مادة، فضلاً عن البروتوكول الملحق بالمعاهدة، والنظام الداخلي بشأن عقد اجتماعات تشاورية للنظر في المسائل المتصلة بتنفيذ أحكامها.

ووفقاً لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، تعهّدت دول آسيا الوسطى بالالتزامات الرئيسية التالية: عدم إجراء بحوث بشأن أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو تطوير مثل تلك الأسلحة والأجهزة أو تصنيعها أو تكديسها أو حيازتها أو امتلاكها أو السيطرة عليها بطريقة أخرى على أي نحو وفي أي مكان؛ وعدم السماح على أراضيها بإنتاج أو حيازة أو وضع أو تخزين أو استخدام أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أياً ما كانت الجهة التي تخصها تلك الأسلحة والأجهزة.

وتتسم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى بعدد من المزايا الفريدة التي تميزها عن سائر المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في العالم وهي:

أولاً، المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم تقع في نصف الكرة الشمالي، على أراضٍ غير ساحلية تماماً تفتقر إلى أي مَنفَذ للبحار. ومنطقة آسيا الوسطى متاخمة مباشرةً لحدود القوتين النوويتين - روسيا والصين. وإلى جانب ذلك، يقع البلدان الكبيران الحائزان لأسلحة نووية بحكم الأمر الواقع، وهما الهند وباكستان، على الأراضي المجاورة.

ثانياً، أنها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تُنشأ في الإقليم، حيث وُجِدت أسلحة نووية في وقت سابق وأُجرِيَت تجارب عليها - بما ترتَّب على ذلك من عواقب لا يزال الناس في آسيا الوسطى يشعرون بها حتى الآن. وفي هذا الصدد، تم في إطار معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ترتيب أولويات القضايا المتعلقة بضمان الأمن البيئي والإشعاعي، واتخاذ تدابير لإعادة تأهيل البيئة التي عانت بشدة من النشاط المنبعث من مرافق المجمَّع النووي السوفياتي في الماضي. وتحظر المعاهدة إجراء التجارب على الأسلحة النووية والمتفجرات النووية الأخرى، فضلاً عن دفن النفايات المشعة لدول أخرى على أراضي بلدان الإقليم.

ثالثاً، أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هي أول وثيقة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تُلزِم جميع أطرافها بأن تبرم مع الوكالة بروتوكولاً إضافياً في موعد لا يتجاوز ١٨ شهراً من بدء نفاذ المعاهدة، وبأن تنفذ تنفيذاً كاملاً التزاماتها بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت ذاته، أصبحت المعاهدة المذكورة أول اتفاق يتم التصديق عليه من قِبَل جميع دول آسيا الوسطى، من بين وثائق مماثلة أُبرِمت بعد إنشاء بروتوكول الوكالة المذكور أعلاه والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

رابعاً، أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قد أرسى عنصراً جديداً للأمن الإقليمي يتيح تعزيز الحرب على الإرهاب ومنع المواد النووية من الوقوع في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، والإرهابيين في المقام الأول. والواقع أن تحقيق مبادرة أوزبكستان بشأن إنشاء المنطقة المذكورة قد تحوَّل إلى جهد حقيقي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي ألزم الحكومات بمنع حيازة ونشر واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها إلى الإرهابيين.

ومع ذلك، فإن السمة الرئيسية للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هي حقيقة كونها شاملة وجامعة. ذلك أنها تشمل جوانب رئيسية للأمن الدولي مثل عدم انتشار الأسلحة النووية ومكونات إنتاجها، وتقوية منظومة معاهدة عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي والتجريد من السلاح، والتعاون في مجال التأهيل البيئي للأراضي، والحرب على الإرهاب، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أصبحت أول اتفاق متعدد الأطراف في مجال الأمن يغطي جميع الدول الخمس في آسيا الوسطى. وفي إطار عملية إنشاء

المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، أظهرت كلٌّ من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان إرادة سياسية قوية، إلى جانب تبني نهج بنّاء، وامتلاك القدرة على توحيد جهودها من أجل توفير الأمن والاستقرار في المنطقة، وتهيئة الظروف الضرورية لتنمية وازدهار شعوبها.

ولهذا السبب بعينه، فإن إعمال مبادرة السيد إسلام كريموف رئيس أوزبكستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أمر يحظى باستحسان كبير، ويُعترَف به باعتباره عاملاً قوياً موجها للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي والتعاون المثمر فيما بين بلدان الإقليم والقوى الكبرى، وكمساهمة جماعية في التنمية المطردة للمجتمع العالمي، وبالتأكيد باعتباره العنصر الأكثر أهميةً لتعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح النووي.